بيروت، في ٢٠٢٤/٧/٣٠

حضرة المدعي العام التمييزي المحترم

إخبـــــــار

مقدم من:

المحامي رمزي هيكل

المحامي موسى خوري

المحامي شكري حداد

المحامية ماري ضو

المحامي شربل فريحة

وسائر المحامين الموقعين على هذا الاخبار والواردة أسماؤهم في خاتمته

بوجه: كل من يظهره التحقيق

بتاريخ ٢٠٢٤/٧/٢٢، نشرت وسائل إعلامية خبراً مفاده أن مجهول يقوم بعرض بيانات تابعة لوزارة العدل للبيع بمبلغ قدره /٦،٠٠٠/ د.أ. ستة آلاف دولار أميركي بواسطة جهة تملك حساب إلكتروني عل منصة "X" تطلق على نفسها إسم "Dark Web Intelligence". وقد أرفق الخبر بمقتطع لصورة حساب إلكتروني للشخص المجهول تتضمن بيانات مفشاة بواسطة برنامج تحرير صور ، كما وتتضمن صورة فوتوغرافية لمالك الحساب وبعض البيانات الأخرى.

ومن مراجعة اهل الاختصاص للصورة المذكورة يتبين، من خلال ألوان الصورة وطريقة عرض البيانات التي تضمنتها، بأنها قد تكون تابعة لحساب إلكتروني على الموقع https://breachforums.st.

وبعد محاولة معرفة مالك هذا الموقع، تبين بأنه غير شرعي وهو رديف لموقع : https://www.breachforum.com الذي تم حجبه من قبل عدة سلطات رسمية في الولايات المتحدة الأميركية ودول أخرى.

مباشرة وبعد نشر الخبر لأول مرة على منصة "X" وفق التفصيل أعلاه، تم نشر خبر آخر من خلال منصة إعلامية لبنانية تدعى "هنا لبنان" على موقعها الإلكتروني www.thisislebanon.com، عنوانه: "**للبيع: بيانات وزارة العدل اللبنانية، لمعرفة السعر والتفاصيل شاهدوا التقرير**". وقد أرفق الخبر بفيديو مسجل **للمدعو عامر الطبش** الذي تم التعريف عنه بأنه مستشار في تكنولوجيا المعلومات، يؤكد فيه بشكل جازم بأن *"المعلومات التي تفيد بأن بيانات وزارة العدل اللبنانية مسروقة هي مؤكدة"* وبأنه يعرف تماماً من يقوم ببيعها من خلال "سمعته". كما جزم المدعو عامر الطبش البيانات المعروضة للبيع هي بحجم ١٣ جيغابايت من الملفات.

(ربطاً الفيديو المفرغ عن المقابلة مع المدعو عامر الطبش، مستند رقم ١)

إضافة الى ذلك، أكد **المدعو رولاند أبي نجم** في مقابلة على شاشة العربية، وهو يعرف عن نفسه أيضاً على أنه خبير في مجال تكنولوجيا المعلوماتية، بأنه يعرف مضمون البيانات المسروقة حيث وصفها بأنها بيانات *"أمنية وحساسة* تتعلق *بالقضاء والعدل والمحاكمات"*، ليعود بعدها وينفي بأنه يعرف ماهية هذه البيانات، ومن ثم ليؤكد بأن البيانات المسروقة لم تؤخذ من شبكة الإنترنت وإنما الخرق قد تم من الداخل.

(ربطاً الفيديو المفرغ عن المقابلة مع المدعو رولاند أبي نجم، مستند رقم ٢)

وبعد السؤال، تبين لنا أنه وبتاريخ ٢٠١٩/٧/٤ تم تدشين **مركز البيانات في وزارة العدل ومكننة أعمال المحاكم** وذلك من خلال تمويل من قبل الإتحاد الأوروبي لمشروع أشرف عليه مركز المعلوماتية القضائية والقانونية الذي تم إنشاؤه في وزارة العدل بموجب المرسوم رقم ١٩٩٣/٤١٦٨، بالتعاون مع فريق مكلف من قبل وزارة التنمية الإدارية.

ولدى مراجعة الموقع الرسمي لوزارة التنمية الإدارية (www.omsar.gov.lb)، والتي تنشر المشاريع التي تم تمويلها من الجهات المانحة، تبين بأن مشروع **مركز البيانات في وزارة العدل ومكننة أعمال المحاكم** تضمن إنشاء قاعدة بيانات وبرنامج إلكتروني للمحاكم والذي بدء العمل به في قصر عدل بيروت، وقد تم انفاق مبالغ تفوق الـ ٢٠ مليون يورو على هذا المشروع، منذ العام ٢٠١٢ ولغاية العام ٢٠١٩.

أمام هذه الوقائع،

ولما كان يتبين بشكل واضح بأن شخص أو أكثر يحاولون بيع بيانات يزعمون أنها جرت سرقتها من وزارة العدل،

ولما كان الظهور الإعلامي الفوري لكل من **المدعو رولاند أبي نجم والمدعو عامر الطيش** مباشرة بعد نشر الخبر ليؤكدا بشكل جازم بأن البيانات المعروضة للبيع هي فعلاً بيانات تعود لوزارة العدل، يشكل قرينة على حوزتهما على معلومات قد تفيد في التحقيق للكشف عن هوية من يقوم بعرض هذه البيانات للبيع،

ولما كان المسؤول الطبيعي عن حماية هذه البيانات هو **مركز المعلوماتية القضائية والقانونية التابع لوزارة العدل** ضمن إطار **مركز البيانات في وزارة العدل ومكننة أعمال المحاكم**، وذلك من خلال المهمة الموكلة اليه، ومنها تأمين الحماية اللازمة لأي بيانات موجودة، وتأمين آلية التحقق من الإختراقات في حال حدوثها،

بالأمن الوطني وعرضها للبيع والترويج لها وهدر المال العام وأموال المساعدات المقدمة لتونس، وهي تعتبر أشد الأضرار بمرفق العدالة بشكل العام،

لذلك

يطلب مقدمو الإخبار من مقامكم المحترم إحالة الإخبار الحاضر للمرجع المختص لإجراء التحقيقات اللازمة والكشف عن هوية الشخص أو الأشخاص الذين يعرضون للبيع بيانات يزعمون أنها مسروقة من وزارة العدل، وبيان ماهية هذه البيانات المعروضة للبيع ومدى صحة نسبها الى وزارة العدل اللبنانية، كما وكشف هوية كل متدخل أو شريك أو محرض، وإجراء التحقيقات مع الجهات المعنية بحماية أمن البيانات في وزارة العدل للتأكد من عدم حصول أي هدر في الأموال المخصصة لإنشاء وتفعيل مركز المعلوماتية القضائية والقانونية الذي تم تدشينه في العام ٢٠١٩، تمهيداً لتوقيف جميع المتورطين وإحالتهم أمام القضاء الجزائي لمحاكمتهم، وتسطير المذكرات اللازمة لحجب موقع https://breachforums.st للأسباب التي تقدمنا بها.

وتفضلوا بقبول الإحترام